# تحليل جاذبية بيئة أعمال الدول العربية للاستثمار الأجنبي المباشر حسب مؤشرات جاذبية الاستثمار

# Analyzing the attractiveness of the Arab countries business environment for foreign direct investment according to the investment attractiveness indicator

**مسكين عبد الحفيظ[1]، مليكة بلفتحي[2]، داود غديري[3]**

[1] جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة،
ah.meskine@univ-jijel.dz

[2] جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، مخبر اقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة،
malika.belfethi@univ-jijel.dz

[3] جامعة عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، مخبر الدراسات الاقتصادية في المناطق الصناعية والدور الجديد للجامعة، d.ghdiri@centre-mila.dz

تاريخ الاستلام: 2020/10/20 تاريخ النشر: 2020/12/03

**ملخص:** هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع البيئة أعمال الدول العربية ومستوى جاذبيتها للاستثمارات الأجنبية من خلال تقييمها بالاعتماد على المؤشرات الخاصة بجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر. توصلت الدراسة على النتائج التالية: ضعف استخدام التكنولوجيا والبحث والتطوير للدول العربية ونقص البنية التحتية للتجارة وافتقارها لليد العاملة المؤهلة وحواجز النفاذ المفروضة، ونقص الضمانات، يعتبر مستوى الأداء العربي منخفض في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالمستوى العالمي، وتصدر دول الخليج العربي الدول العربية من حيث جاذبية الاستثمار.

**الكلمات المفتاحية:** الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر،بيئة الأعمال العربية، مؤشرات الاستثمار الأجنبي.

**Abstract:** This study aimed to highlight the reality of the business environment of Arab countries and the level of their attractiveness to foreign in investments by evaluating them based on asset of indicators related to the attractiveness of foreign direct investment. The study found the following results: Weak use of the technological, and research in the economic activities of Arab countries, the lack of infrastructure for trade and necessary guarantees for investors, the level of Arab performance is considered low in attracting investment compared to the global level.

**Keywords:** Investment, direct foreign investment, Arab business environment, Foreign investment indicators

**Jel Codes:** G11, F21

**المؤلف المرسل:** مليكة بلفتحي، **الإيميل: malakfath809@gmail.com**

**1.مقدمة:**

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد الأسس الرئيسية لبناء الاقتصاد وتنميته، فهو يساهم بشكل كبير في توسيع المشاريع الاقتصادية بمختلف أحجامها وتحقيق التنويع الاقتصادي، وبالتالي توسيع الأنشطة الإنتاجية في مختلف الميادين، كما يعتبر احد أهم مصادر المعلومات ورؤوس الأموال، وتوفير الوظائف المختلفة التي تساعد على التقليل من معدلات البطالة في الدول.

نظرا للأهمية التي يكتسيها الاستثمار الأجنبي المباشر أصبحت الدول تتنافس فيما بينها في استقطاب المستثمرين إلى بلدانها من خلال توفير كل المتطلبات الاستثمارية الجاذبة لهم، حيث أصبحت الدول تقوم بتقييم لبيئتها الاستثمارية من خلال مؤشرات الاستثمار التي تعكس واقع المناخ الاستثماري للدول وتبرز المميزات الاستثمارية لكل دولة مقارنة بالدول الأخرى.

لقد سعت الدول العربية في الآونة الأخيرة إلى تحسين مستوى أدائها وعززت جهودها في توفير مختلف العناصر الضرورية للاستثمار والمتغيرات المحفزة للمستثمرين ورفع التدفقات الاستثمارية لبلدانهم غير أن هذه الجهود سجلت تفاوت من دولة إلى أخرى حتى أنها في بعض الدول حققت تدفقات منخفضة بالرغم من الجهود المبذولة.

وتبعا لما تقدم يمكننا طرح التساؤل التالي:

**ما مدى جاذبية بيئة الأعمال العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب مؤشرات الاستثمار؟**

**فرضيات الدراسة**

- ✓ تعتبر البيئة الاستثمارية للدول العربية جاذبة للمستثمرين الأجانب، وينعكس ذلك من خلال التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة إليها ومستوى أدائها الجيد في جذب الحصص الاستثمارية وتوسيع المشاريع، ومدى تنوعها حيث تشمل جميع القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ توفر الدول العربية كل العناصر والمتطلبات الأساسية وتسهيل مختلف الإجراءات اللازمة للاستثمار الأجنبي المباشر وينعكس ذلك في الأداء الجيد الذي حققته حسب المؤشرات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.

**أهداف البحث**

نسعى من خلال هذا البحث إلى بلوغ الأهداف التالية:

- ✓ معرفة التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة الوافدة للدول العربية؛
- ✓ تقييم الأداء العربي في جذب الاستثمارات الأجنبية حسب مؤشرات الاستثمار.

**منهج وأدوات البحث**

بهدف الإجابة على التساؤل المطروح والأسئلة الفرعية للبحث اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، مستخدمين تحليل التقارير والإحصائيات العالمية والعربية التي تناولت واقع وتطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العربي والعالمي.

**هيكل البحث**

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى محورين رئيسيين؛ هي:

- ✓ الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للدول العربية؛
- ✓ تحليل أداء الدول العربية حسب مؤشرات الاستثمار الأجنبي.

## 2. الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة للدول العربية

### 1.2.التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة للدول العربية

**الجدول رقم01: تطور إجمالي التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الدول العربية بالمليون دولار**

| السنة | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التدفقات | 41306.1 | 31.584.6 | 25.495.1 | 32.975.2 | 31.313.9 | 31.208.3 |
| السنة | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 |
| التدفقات | 80.291.1 | 88.501.6 | 78.283.1 | 70.086.0 | 44.967.1 | 52.719.1 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين اعتمادا على:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2019، ص12.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوارد إلى الدول العربية حققت أعلى مستوى لها سنة 2008 بقيمة 88.501.6 مليون دولار، ثم انخفضت بشكل تدريجي مع بداية سنة 2009 وذلك بسبب الأزمة العالمية خلال هذه الفترة، والانخفاض الكبير في أسعار النفط، وأستمر الانخفاض إلى غاية بلوغه أدنى مستوى له سنة 2015 بقيمة

25.495.1 مليون دولار، وبعدها سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تراجعا بنسب طفيفة بين سنتي 2017 و2018 لتنخفض حصتها من 31.313.9 مليون دولار إلى 31.208.3 مليون دولار.

**2.2. حصص الدول العربية من إجمالي الاستثمارات العالمية**

**جدول رقم 02: التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة للدول العربية مقارنة بإجمالي الاستثمارات للعالم**

| السنة | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|---|
| التدفقات الخاصة بالدول العربية | 25.49 | 32.97 | 31.31 | 31.20 |
| التدفقات الخاصة بالعالم | 2.033.8 | 1918.7 | 1497.4 | 1297.2 |
| نسبة التدفقات العربية | %1.25 | %1.71 | %2.09 | %2.40 |

**المصدر:** من إعداد الباحثين اعتمادا على:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، **مناخ الاستثمار في الدول العربية**، الكويت، 2019، ص 12.

لقد بلغت قيمة التدفقات الاستثمارية للدول العربية سنة 2015 قيمة 25.49 مليون دولار، أي بنسبة 1.25% من الاستمارات العالمية المقدرة ب 2.033.8 مليار دولار سنة 2015، ثم ارتفعت حصتها عالميا سنة 2016 بنسبة 1.71% من إجمالي التدفقات العالمية المقدرة ب 1918.7 مليار دولار، خلال سنة 2017 بلغت نسبة حصتها عالميا 2.09% حيث قدرت قيمة التدفقات الاستثمارية للدول العربية 31.31 مليون دولار، أما سنة 2018 فقد بلغت نسبة حصتها عالميا 2.40% من إجمالي تدفقات الاستثمارات العالمية المقدرة ب 1297.2 مليار دولار، إن نسب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية يعتبر ضعيفا مقارنة مع التدفقات الاستثمارية لدول العالم.

**3.2. حصة كل دولة عربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة**

من خلال الإحصائيات الواردة بتقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، يتضح لنا اختلاف حصص التدفقات الاستثمارية الأجنبية، حيث يمكننا تمييز ثلاثة فئات تبين تفاوت جذب الاستثمارات المباشرة بينها؛ وهي كالتالي: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 10)

أول فئة هي الدول العربية التي احتلت الصدارة من حيث نسب حصصها مقارنة مع إجمالي التدفقات للاستثمارات العربية، فحسب سنة 2018 احتلت الإمارات المرتبة الأولى عربيا بنسبة 33.27% من إجمالي الاستثمارات أي بقيمة قدرها 10.38 مليون دولار، تليها مصر بنسبة

21.78% أي بقيمة 6.97 مليون دولار، ثم سلطنة عمان بنسبة 13.42 % أي بقيمة 4.19 مليون دولار، ثم المغرب بنسبة 11.66% أي بقيمة 3640.4 مليون دولار، السعودية بنسبة 1.28 % أي بقيمة 3208.8 مليون دولار، ثم لبنان 9.22 % أي بقيمة 2879.8 مليون دولار.

أما الفئة الثانية فتميزت بالانخفاض مقارنة بالفئة الأولى؛ وتتمثل هذه الدول في كل من: البحرين بنسبة 4.85 % أي ما يعادل 1515.2 مليون دولار، تليها الجزائر بنسبة 4.82% بقيمة 1506.3 مليون دولار، ثم السودان بنسبة 3.63%، ثم تونس والأردن وصولا إلى موريتانيا بنسبة 0.22 % بقيمة 70.8 مليون دولار.

أما الفئة الثالثة هي التي انعدم الاستثمار فيها؛ وهي على التوالي:

ليبيا وسوريا اللتين لم تحققا أي تدفق للاستثمار فيها، ثم اليمن مسجلة تراجع سلبي بلغت نسبته 0.9%، قطر سجلت تراجع بنسبة 7.01%، أما العراق سجلت انخفاض سلبي بنسبة 15.7%من قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فيها.

**4.2. مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية**

للاستثمار الأجنبي المباشر دور مهم في زيادة المشاريع الإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخفض نسب البطالة ورفع مستوى الدخل الفردي بشكل خاص والناتج الإجمالي؛

حسب سنة 2018 بلغ إجمالي المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية 876 مشروع خاصة ب 701 شركة استثمارية، حيث قدرت تكلفتها 83.5 مليار دولار، ساهمت بتوفير 134.2 ألف فرصة عمل.

لقد تصدرت سلطنة عمان في مقدمة الدول العربية من حيث عدد المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة الواردة لسنة 2018، التي قدرت ب56 مشروع خاص ب44 شركة، بتكلفة 19.6 مليار دولار محققة بذلك 10.8 ألف منصب شغل، ثم تليها السعودية بتكلفة 15.5 مليار دولار ناتجة عن 1.3 مشروع خاص ب 92 شركة، ثم الإمارات بقيمة 14.1 مليار دولار، ثم مصر بقيمة 12.4 مليار دولار ناتجة عن 73 شركة استثمارية، تليها الجزائر بقيمة 9.2 مليار دولار ناتجة عن 17 شركة، وآخر مرتبة كانت من نصيب السودان بمشروعين بتكلفة 25 مليار دولار. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، صفحة 17)

من بين أهم الشركات المستثمرة في الدول العربية من سنة 2015 إلى غاية 2019 من حيث التكلفة الاستثمارية على التوالي: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، صفحة 15)

شركة روسانوم الروسية بتكلفة 30 مليار دولار وهي مستثمر في قطاع الفحم والنفط والغاز، تليها شركة الفطيم الإماراتية بتكلفة قدرها 21.2 مليار دولار ناتجة عن 33 مشروع في مجال الأغذية والمشروبات، وهي تساهم في تطوير وإدارة مراكز التسوق والفنادق والعقارات السكنية والتجارية، ثم شركة الصين لتنمية الثروة العقارية بتكلفة قيمتها 20 مليار دولار ناتجة عن مشروع واحد في مجال العقار حيث تقوم بعمليات الاستثمار والتطوير والتشغيل للمدن الصناعية، وشركة توتال الفرنسية بتكلفة قدرها 13.1 مليار دولار ناتجة عن 6 مشاريع في قطاع الفحم والنفط والغاز، ثم شركة الحبتور الإماراتية ب8.5 مليار دولار عن مشروع وحيد في قطاع العقار والبناء والسياحة وبيع وتأجير السيارات.

لقد شملت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة للدول العربية القطاعات التالية: (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2020، الصفحات 13-14)

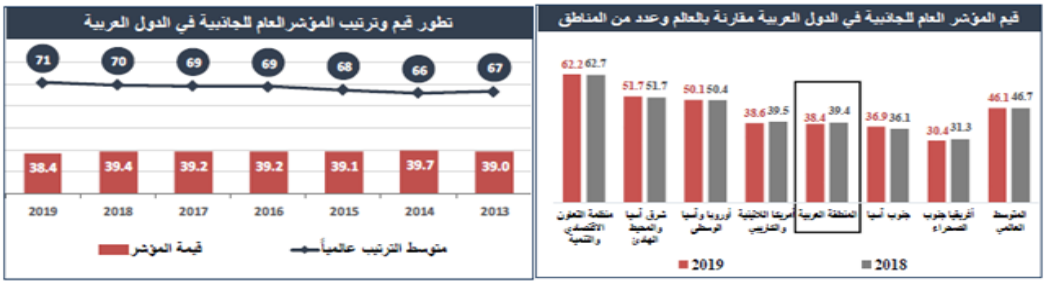
قطاع العقارات والطاقات المتجددة بنسبة 16% لكل منهما من إجمالي التدفقات الاستثمارية للدول العربية، تليها الاستثمار في مجال المواد الكيماوية بنسبة 13%، ثم الفحم، النفط والغاز بنسبة 12%، والفنادق والسياحة بنسبة 10%، ثم نسبة 3% للاستثمار في المجالات التالية: الخدمات، المكونات الإلكترونية، الاتصالات، المواد الغذائية والمشروبات؛ لقد انحصر الاستثمار في قطاع العقارات خلال سنة 2019 تقريبا في ثلاث دول عربية أولها مصر بقيمة 7.1 مليار دولار، ثم السعودية بقيمة 1.3 مليار دولار، ثم الإمارات بقيمة 0.6 مليار دولار، أما قطاع الطاقات المتجددة فقد استقطبت 42 مشروع جديد سنة 2019 حيث تركزت غالبية الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة في كل من مصر وتونس ب 11 مشروع لكل منهما، حيث استقبلت مصر حجم استثمار بقيمة 2.33 مليار دولار، وتونس بقيمة 1.9 مليار دولار.

**3. تحليل أداء الدول العربية حسب مؤشرات الاستثمار الأجنبي**

تسعى الدول العربية إلى كسب الميزة التنافسية في جذب الاستثمارات من خلال توفير المتطلبات الأساسية للاستثمار، والتركيز على تطوير العناصر والمتغيرات اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ وفيما يلي سنتطرق إلى كل تلك العناصر والمتغيرات وتحليلها بالتفصيل. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، 2019، الصفحات 9-10)

### 1.3. الوضع الإجمالي لجاذبية الدول العربية من المؤشر العام للجاذبية

**شكل رقم 01: قيم المؤشر العام للجاذبية وتطوره في الدول العربية مقارنة بالعالم**




**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 27.

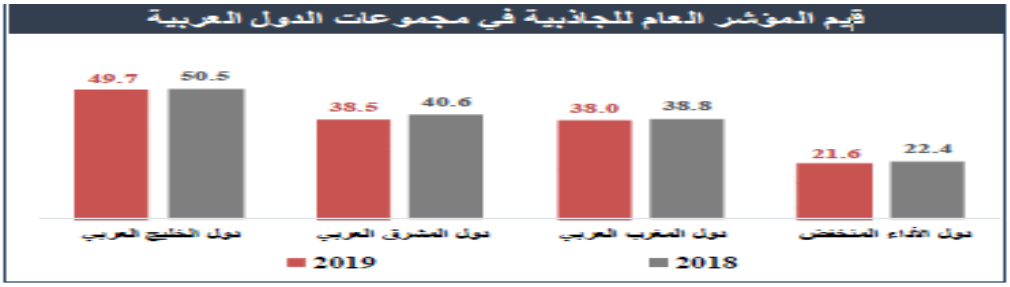
حسب المؤشر العام لجاذبية الاستثمار نجد تصدر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في المرتبة الأولى بـ62.2 نقطة، تلتها كل من شرق آسيا والمحيط الهادي في المرتبة الثانية ب 51.7 نقطة لسنة 2019، ثم دول أوروبا وآسيا الوسطى في المرتبة الثالثة ب 50.1 نقطة، ثم دول أمريكا اللاتينية والكاريبي في المرتبة الرابعة ب 38.6 نقطة، بعدها جاءت دول جنوب أسيا في المرتبة السادسة ب 36.9 نقطة وأخيرا دول إفريقيا بـ30.4 نقطة.

أما الدول العربية وفقا للمؤشر العام لجاذبية الاستثمار فقد احتلت المرتبة الخامسة من بين سبعة مجموعات، ويلاحظ تراجع في جاذبية الاستثمار من 39.4 نقطة لسنة 2018 إلى 38.4 نقطة سنة 2019 وهذا يعتبر أداء منخفض مقارنة مع دول العالم.

حسب الجدول السابق نلاحظ أن أفضل ترتيب حققته الدول العربية كان سنة 2014 بمتوسط قدره 66 من دول العالم ثم تراجع ترتيبها سنة 2019 بمتوسط قدره 71.

هناك تراجع طفيف في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لانخفاض المؤشر في جميع المجموعات العربية حيث احتلت دول الخليج الصدارة والمتمثلة في كل من السعودية، الإمارات، الكويت، قطر، سلطنة عمان والبحرين وذلك بأفضل أداء عربي بقيمة 49.7 نقطة من إجمالي الأداء، كما حلت دول المشرق العربي المرتبة الثانية المتمثلة في كل من مصر، لبنان، والأردن بقيمة 38.5 نقطة لسنة 2019، ثم تليها في المرتبة الثالثة دول المغرب العربي ب 38 نقطة سنة 2019، وتأتي في المرتبة الأخيرة دول الأداء المنخفض بمستوى منخفض بقيمة 21.6 نقطة سنة 2019.

**شكل رقم02: قيم المؤشر العام للجاذبية في مجموعات الدول العربية**

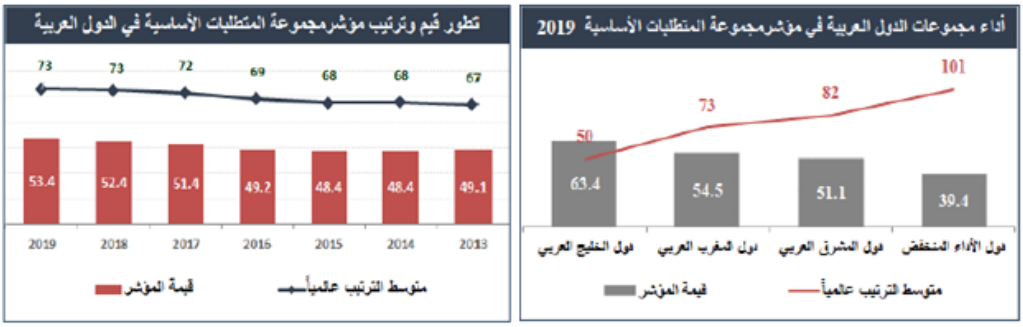



**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 27.

**2.3. أداء الدول العربية من مؤشر المتطلبات الأساسية**

تتمثل المتطلبات الأساسية في مجموعة من المقومات الضرورية والعناصر الواجب توفرها في الدول العربية من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إليها وهذه المتطلبات تتضمن أربعة مؤشرات سنتطرق إليها لاحقا؛ وهي: مؤشر الأداء الاقتصادي الكلي، ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية ومؤشر بيئة أداء الأعمال.

**شكل رقم 03: أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر مجموعة المتطلبات الأساسية 2019**




**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 28.

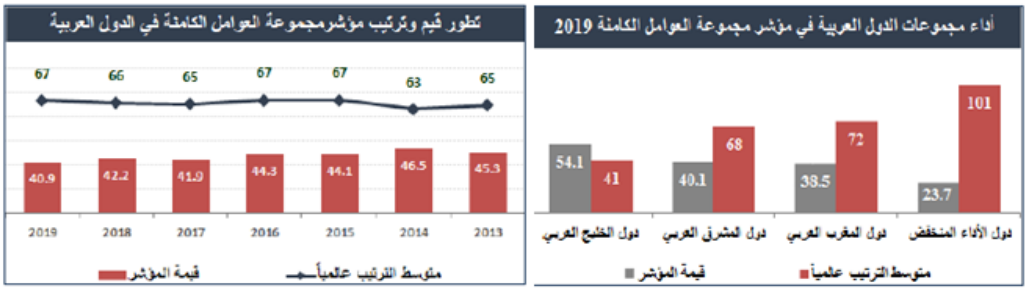
احتلت دول الخليج العربي المرتبة الأولى بقيمة 63.4 نقطة عربيا، تلها دول المغرب العربي بقيمة 54.5 نقطة، ثم دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة وفي الأخير احتلت دول الأداء المنخفض المرتبة الرابعة بقيمة 39.4 نقطة، احتلت الدول العربية المرتبة الخامسة عالميا وفق مؤشر المتطلبات الأساسية للاستثمار، حيث سجلت نمو متتالي إلى غاية سنة 2019 بلغ فيها

متوسط قيمة المؤشر في أعلى مستوى بـ53.4 نقطة ومتوسط ترتيب الدول داخل المجموعة 73 نقطة، حيث احتلت مجموعة التعاون الاقتصادي والتنمية المرتبة الأولى تلتها دول شرق آسيا، المحيط الهندي ثم دول أوروبا أسيا الوسطى، أمريكا اللاتينية والكاريبي، دول جنوب أسيا وأخيرا دول إفريقيا.

### 3.3. أداء الدول العربية من مؤشر العوامل الكامنة

يتضمن مؤشر العوامل الكامنة مجموعة من المؤشرات سوف نتطرق لها بالتفصيل لاحقا؛ وهي: مؤشر حجم لسوق، مؤشر الموارد الطبيعية والبشرية، مؤشر عناصر التكلفة، مؤشر الأداء اللوجيستي

**شكل رقم 04: أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر مجموعة العوامل الكامنة 2019**




**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 29.

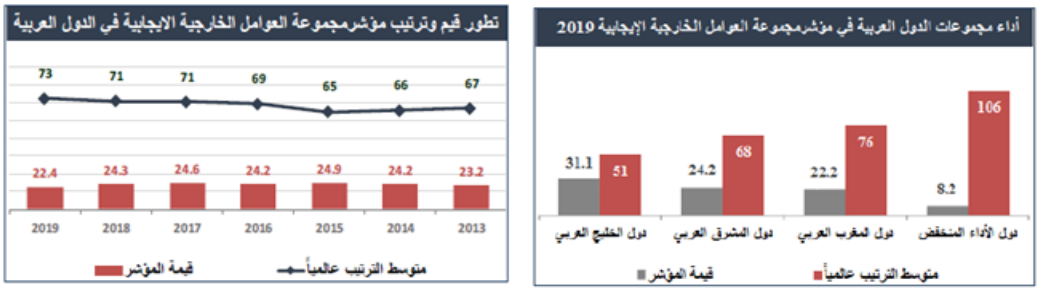
لقد احتلت دول الخليج العربي المرتبة الأولى عربيا بقيمة 54.1 نقطة، ثم دول المشرق العربي المرتبة الثانية بقيمة 40.1 نقطة، ثم دول المغرب العربي بقيمة 38.5 نقطة، وفي الأخير وبفارق كبير حققت دول الأداء المنخفض قيمة 23.7 نقطة من إجمالي الأداء العربي.

لقد حققت الدول العربية المرتبة الرابعة عالميا حسب مؤشر العوامل الكامنة لسنة 2019 بمتوسط قدره 40.9 نقطة، ونلاحظ أن الدول العربية حققت أعلى انجاز لها سنة 2014 بمتوسط قدره 46.5 نقطة محتلة بذلك المرتبة 63 من المجموعة الدولية، ثم انخفض مستواها تدريجيا حيث بلغ متوسط أدائها سنة 2018 قيمة 42.2 نقطة برتبة 66 دوليا، والمرتبة 67 لسنة 2019.

### 4.3. جاذبية الدول العربية حسب مؤشر العوامل الخارجية الايجابية

هي مختلف العناصر التي تعزز إمكانية الدولة من الاندماج في الاقتصاد العالمي ومدى استخدامها للعامل التكنولوجي بالإضافة إلى عناصر أخرى تحقق لها التميز دوليا.

**شكل رقم 05: أداء الدول العربية في مؤشر مجموعة العوامل الخارجية الايجابية 2019**




**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 30.

حسب هذا المؤشر احتلت دول الخليج العربي المرتبة الأولى عربيا بمتوسط 31.1 نقطة، ثم جاءت دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بمتوسط أداء 24.2 نقطة، ثم تأتي بعدها دول المغرب العربي بمتوسط قدره 22.2 نقطة، وفي الأخير دول الأداء المنخفض بمتوسط قدره 8.2 نقطة.

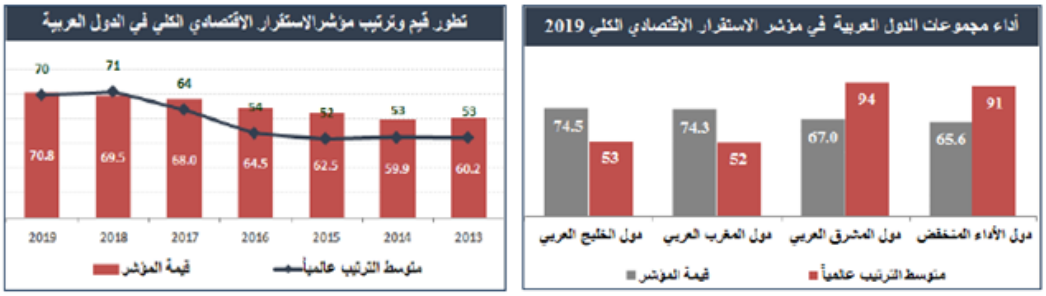
لقد تراجع ترتيب الدول العربية عالميا حيث حققت أحسن مرتبة بمتوسط قدره 65 نقطة دوليا و24.9 نقطة وطنيا سنة 2014، ثم تراجعت سنة 2016، وفي سنة 2019 سجلت انخفاضا مقارنة بالسنوات الأخرى حيث حققت متوسط عربي يقدر ب 22.4 نقطة، ومتوسط عالمي قدره 73 نقطة، لقد سجل هذا المؤشر تراجع ملحوظ خلال السنوات الأخيرة، حيث احتلت الدول العربية المرتبة السادسة عالميا سنة 2019 بمتوسط قدره 22.4 نقطة، ومتوسط عالمي ب 73 نقطة.

### 4. وضع الدول العربية حسب مؤشرات الاستثمار الفرعية

#### 1.4. مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي يعتبر عامل مهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول العربية ولذلك يتعين عليها الوصول إلى أفضل النتائج في متغيرات الاستقرار والمتمثلة في: نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، تقلب سعر الصرف، عدد أزمات سعر الصرف خلال العشر سنوات الأخيرة، نسبة الميزانية العمومية إلى الناتج الإجمالي، نسبة الدين العام الإجمالي إلى الناتج الإجمالي.

**شكل رقم 06: أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الاستقرار الاقتصادي الكلي 2019**



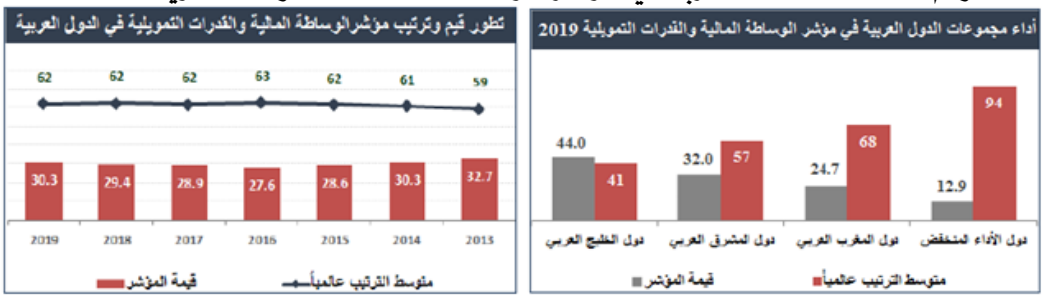

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 31.

لقد تصدرت دول الخليج العربي المرتبة الأولى عالميا حيث حققت متوسط 74.5 نقطة سنة 2019، ويعود ذلك لتميزها في مواجهة تقلبات أسعار الصرف الحقيقي الفعال بالإضافة إلى نسبة الفائض الذي حققته في الحساب الجاري والميزانية العمومية إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم تأتي بعدها دول المغرب العربي بمتوسط 74.3 نقطة سنة 2019 في المرتبة الثانية وذلك لتحقيقها نتائج ايجابية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الدين إلى الناتج، ثم جاءت دول المشرق العربي بأداء ضعيف في المتغيرات الفرعية، وفي الأخير تأتي دول الأداء المنخفض بمتوسط أداء قدره 65.6 نقطة سنة 2019 بالرغم من أدائها الجيد في متغير تقلبات أسعار الصرف. لقد سجل هذا المؤشر تطورا خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ أعلى مستوياته سنة 2019، بمتوسط أداء قدره 70.8 نقطة لتقترب بذلك من المتوسط العالمي البالغ 73.4 نقطة، واحتلت المرتبة 70 على المستوى الدولي.

### 2.4. مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية

هي الإمكانيات المالية الواجب توفرها في البلدان العربية من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لها وهذا المؤشر يتضمن ثلاثة متغيرات أساسية وهي: العمق المالي، النفاذ المالي، والكفاءة المالية.

**شكل رقم 07: أداء الدول العربية في مؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية 2019**



**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 32.

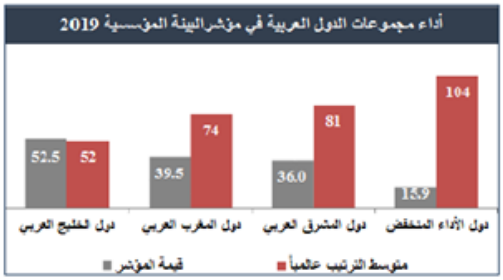
لقد تصدرت دول الخليج العربي المرتبة الأولى عربيا بمتوسط أداء قدره 44 نقطة سنة 2019، حيث أثبتت تميزها وقدرتها التمويلية في كل من العمق المالي، النفاذ المالي والكفاءة المالية، ثم جاءت بعدها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية من هذا المؤشر بقيمة 32 نقطة، ثم دول الأداء المنخفض بقيمة 12.9 نقطة، لقد حققت الدول العربية المرتبة الثالثة بمتوسط قدره 30.3 نقطة، مقاربا بذلك متوسط الأداء العالمي المقدر ب 37.4 نقطة.

### 3.4. مؤشر البيئة المؤسسية

يولي المستثمر الأجنبي أهمية بعدة عوامل خاصة ببيئة المؤسسة، يبني من خلالها قرار الاستثمار في دولة معينة وهناك متغيرات فرعية معنية بمتابعة أداء الدول، وهي: فعالية السياسات والإجراءات الحكومية ونوعية الأطر التنظيمية والتنظيم.

**شكل رقم 08: أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر البيئة المؤسسية 2019 وتطوره**




**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 33.

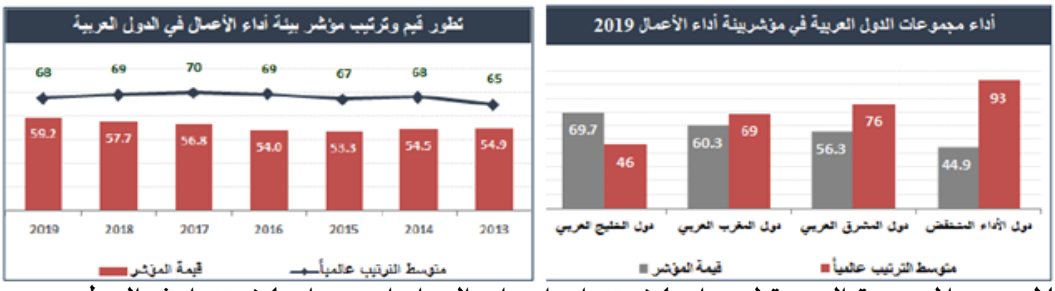
حافظت دول الخليج على مركزها الأول عربيا بقيمة 52.5 نقطة سنة 2019، وذلك بتحقيقها أداء جيد في المؤشرات الفرعية للبيئة المؤسسية حيث فاقت المتوسط العالمي، ثم جاءت بعدها دول المغرب العربي في المرتبة الثانية بقيمة 39.5 نقطة لتميزها في عامل المشاركة والمحاسبة، ثم دول المشرق العربي ب 36 نقطة، وأخيرا جاءت دول الأداء المنخفض في المرتبة

الأخيرة بقيمة 15.9 نقطة، لقد احتلت الدول العربية المرتبة السادسة عالميا حيث نلاحظ تطور ضعيف في هيكلة المؤسسات وتنظيمها.

### 4.4. مؤشر بيئة أداء الأعمال

هي البيئة التي تحتضن الاستثمارات الأجنبية وتتكون من العناصر الأساسية التالية: بدء الأعمال، تسجيل الملكية، الحصول على الكهرباء، الحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين، وتنفيذ العقود.

**شكل رقم 09: أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر بيئة أداء الأعمال 2019 وتطوره**



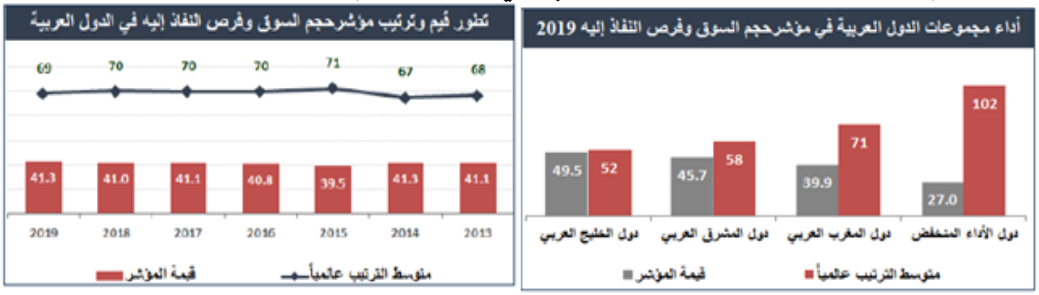

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 34.

لقد تصدرت دول الخليج العربي المرتبة الأولى عربيا بقيمة 69.7 نقطة، وذلك لتميزها في جميع العناصر الخاصة بهذا المؤشر باستثناء عنصر الحصول على الائتمان الذي سجلت انخفاضا محسوسا فيه، ثم حلت بالمرتبة الثانية دول المغرب العربي بقيمة 60.3 نقطة، لتليها دول المشرق العربي في المرتبة الثالثة ب 56.3 نقطة، أما المرتبة الأخيرة فكانت من نصيب دول الأداء المنخفض، حسب هذا المؤشر يتعين على الدول العربية وبالأخص دول الأداء المنخفض تحسين وتطوير بيئة أعمالها خصوصا في مجال تسجيل الملكية والحصول على الائتمان وحماية المستثمرين. احتلت الدول العربية المرتبة الرابعة عالميا بأداء 59.2 نقطة وهو اقل من المتوسط العالمي البالغ 65 نقطة لسنة 2019، خلال السنوات الأخيرة لم يكن هناك تطور كبير في بيئة الأعمال للدول العربية.

### 5.4. مؤشر حجم السوق وفرص وسهولة النفاذ إليه

يعتبر هذا المؤشر عامل رئيسي لجذب الاستثمارات الأجنبية وهو يتضمن العوامل التالية: الطلب المحلي، ومؤشر الأداء التجاري، نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتطبيق التعريفة الجمركية، ومدى الانفتاح على العالم الخارجي.

**شكل رقم 10: أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر حجم السوق و فرص النفاذ إليه**



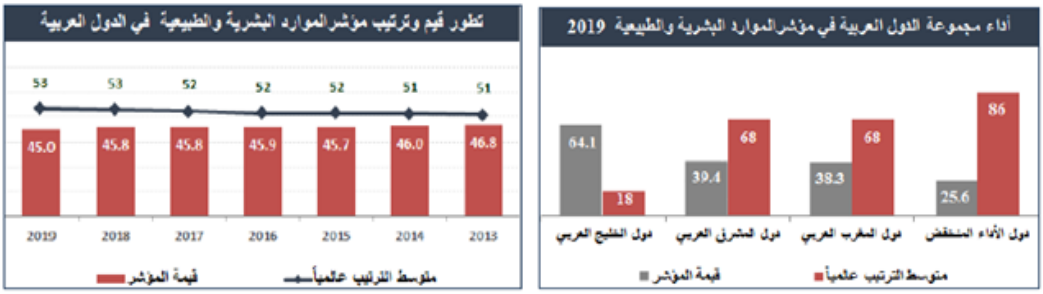

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 35.

احتلت دول الخليج المرتبة الأولى حسب النتائج المتوصل إليها سنة 2019 بقيمة 49.5 نقطة، وذلك لتميزها من حيث عامل الطلب المحلي الحقيقي للفرد ونسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي، ثم تليها دول المشرق العربي بقيمة 45.7 نقطة، حيث تفوقت في مؤشري تقلبات الطلب المحلي والأداء التجاري، وبعدها جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة، وأخيرا دول الأداء المنخفض بقيمة 27 نقطة، والملاحظ أن الدول العربية تحتاج لإدخال إصلاحات كبيرة وفقا لهذا المؤشر خصوصا دول المغرب العربي ودول الأداء المنخفض ونخص بالذكر عنصري الأداء التجاري والانفتاح على العالم الخارجي بالإضافة إلى باقي العناصر الأخرى المتعلقة بالأسواق العربية وعلاقاتها دوليا. نلاحظ أن تغيرات حجم الأسواق العربية وإمكانية النفاذ إليها لم تحقق تطورا ملحوظا، حيث كانت نسب النمو ضعيفة.

### 6.4. مؤشر الموارد البشرية و الطبيعية

أي مدى توفر الدول العربية على الموارد الطبيعية واليد العاملة ذات كفاءة ومهارة في العمل لذلك يتعين عليها تحسين ورفع قيمة كل من: نصيب عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، ومتوسط نمو إنتاجية العمل، متوسط سنوات الدراسة للبالغين، سنوات التعليم المتوقعة للأطفال، ومؤشر التنمية البشرية.

**شكل رقم 11: أداء مجموعة الدول العربية في مؤشر الموارد البشرية و الطبيعية 2019**




**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 36.

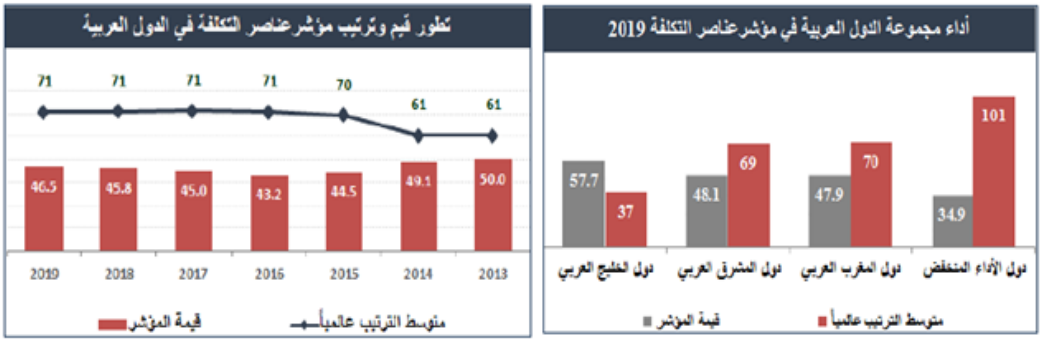
حسب هذا المؤشر احتلت دول الخليج العربي المرتبة الأولى بقيمة 64.1 نقطة، ثم دول المشرق العربي بقيمة 39.4 نقطة، ثم دول المغرب العربي بقيمة 38.3 نقطة، وفي المرتبة الأخيرة نجد دول الأداء المنخفض بمستوى ضعيف جدا قدر ب 25.6 نقطة، وبالتالي يتعين على الدول العربية القيام بإصلاحات في مجال الموارد البشرية فدول المشرق والمغرب العربي كان أداؤها منخفضا في نمو إنتاجية العمل، أما دول الأداء المنخفض فقد حققت مستويات منخفضة جدا في عناصر الموارد البشرية ما عدا عوائد الموارد الطبيعية من إجمالي الناتج المحلي، حسب تطور قيم هذا المؤشر نجد أنها لم تكن مرتفعة بدرجة كبيرة واتصفت بنمو طفيف طيلة السنوات الأخيرة، حيث سجلت 45 نقطة في سنة 2019 محتلة بذلك المرتبة 53 من متوسط الترتيب العالمي.

إن أداء الدول العربية جاء أفضل من المتوسط العالمي في عنصر نصيب عوائد الموارد الطبيعية من الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نمو إنتاجية العمل ويعود ذلك لتوفر النفط وموارد طبيعية أخرى في العديد من الدول العربية، في حين اقترب أداء الدول العربية من المستوى العالمي في كل من سنوات الدراسة للبالغين وسنوات التعليم المتوقعة للأطفال.

### 7.4. مؤشر عناصر التكلفة

هو تكلفة العناصر المستخدمة في الإنتاج لمختلف المشاريع ويتم قياسه من خلال أربعة عناصر رئيسية هي: ضريبة العمل، المساهمات كنسبة من الأرباح التجارية، الوقت اللازم لدفع الضرائب بالساعات سنويا، ومستوى أداء التجارة عبر الحدود.

**شكل رقم 12: أداء مجموعة الدول العربية في مؤشر عناصر التكلفة 2019 وتطوره**



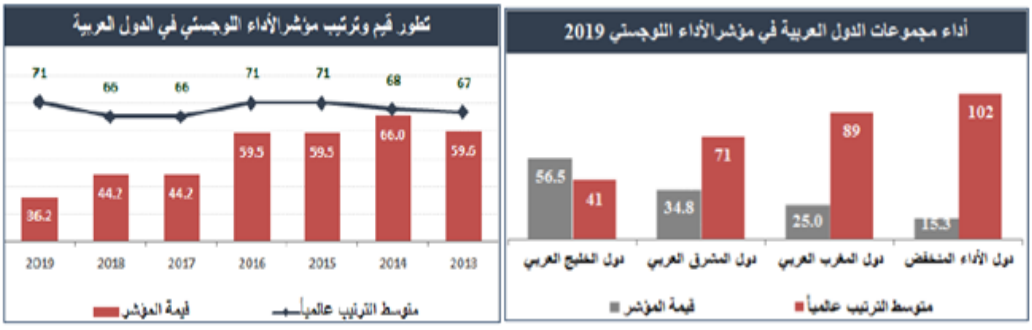

**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 37.

احتلت دول الخليج العربي المرتبة الأولى عربيا تميزت في عنصر الضريبة مقارنة بالمتوسط العالمي وتفوقت على المتوسط العالمي بقيمة 57.7 نقطة، ثم تلتها دول المشرق العربي بقيمة 48.1 نقطة حيث حققت أعلى أداء لها في عنصر زمن دفع الضرائب بالساعات سنويا، أما المرتبة الثالثة فكانت من نصيب دول المغرب العربي بمستوى أداء 47.9 نقطة، حيث سجلت انخفاض في عنصري معدل ضريبة العمل والمساهمات كنسبة من الأرباح التجارية، وفي الأخير دول الأداء المنخفض، من خلال هذا المؤشر يتعين على الدول العربية تحسين عناصر التكلفة، وبالأخص دول المغرب العربي ودول الأداء المنخفض من خلال إدخال إصلاحات في مجال الضرائب وتكلفة التصدير، لقد بلغ مستوى الأداء العربي سنة 2019 قيمة 46.5 نقطة لتحتل بذلك الدول العربية المرتبة السادسة عالميا.

### 8.4. مؤشر الأداء اللوجستي

المقصود هنا مدى توفر الدول العربية على البنية التحتية ومرافق النقل والخدمات التي تسهل من نشاط المشاريع الاستثمارية وهي تتمثل في: كفاءة إجراءات التخليص الجمركي، كفاءة أداء البنية التحتية للتجارة والنقل، أداء الشحن الجوي، جودة الخدمات اللوجستية، تتبع الأداء، زمن انجاز الإجراءات.

**شكل رقم 13: أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر الأداء اللوجستي وتطوره**



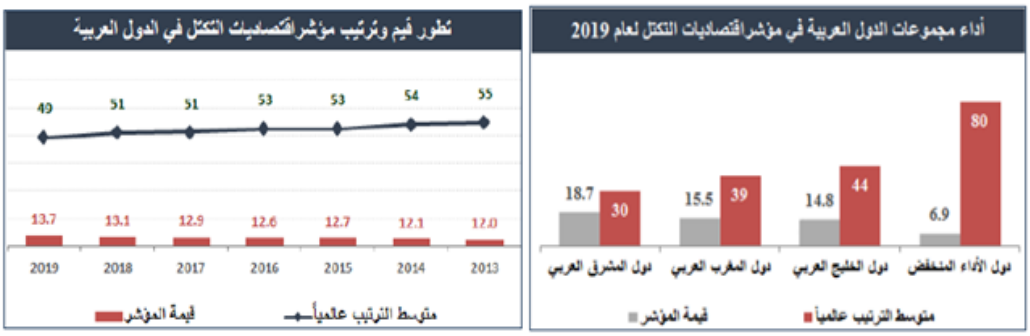
**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص 38.

حسب هذا المؤشر احتلت دول الخليج العربي المرتبة الأولى عربيا بقيمة 56.5 نقطة، حيث تميزت في جميع عناصر الأداء اللوجستي مقارنة بالمتوسطات العالمية، أما كل من دول المشرق العربي والمغرب العربي فقد سجلوا أداء متباين في تلك العناصر حيث احتلت دول المشرق العربي المرتبة الثانية بفارق كبير عن دول الخليج بقيمة 34.8 نقطة، ثم تليها دول المغرب العربي بأداء منخفض قدر ب 25 نقطة، وفي المركز الأخير تأتي دول الأداء المنخفض بقيمة 15.3 نقطة بمستوى ضعيف جدا في غالبية عناصر هذا المؤشر وبالتالي عليها القيام بإصلاحات تشمل جميع العناصر المكونة لهذا المؤشر، حسب تطور هذا المؤشر حققت الدول العربية أعلى مستوى سنة 2014 بقيمة 66 نقطة، ليبدأ بالانخفاض تدريجيا ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2019 بقيمة 36.2 نقطة، مما أدى إلى تراجع الأداء العربي إلى مستوى اقل من المتوسط العالمي المقدر ب 48.2 نقطة، محتلة بذلك الدول العربية المرتبة الرابعة من مجموعات الدول العالمية

9.4. مؤشر اقتصاديات التكتل

وضع هذا المؤشر لقياس التكتلات التي تقوم بها الدول، وهو يرتكز على ثلاثة عناصر أساسية متمثلة في: عدد مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة من دول منظمة التعاون الاقتصادي، رصيد الاستثمار الأجنبي الوارد كنسبة من الإجمالي العالمين، وأخيرا الرصيد التراكمي لعدد اتفاقيات تشجيع الاستثمار التي أبرمتها الدولة.

**شكل رقم 14: أداء مجموعات الدول العربية في مؤشر اقتصاديات التكتل لعام وتطوره**



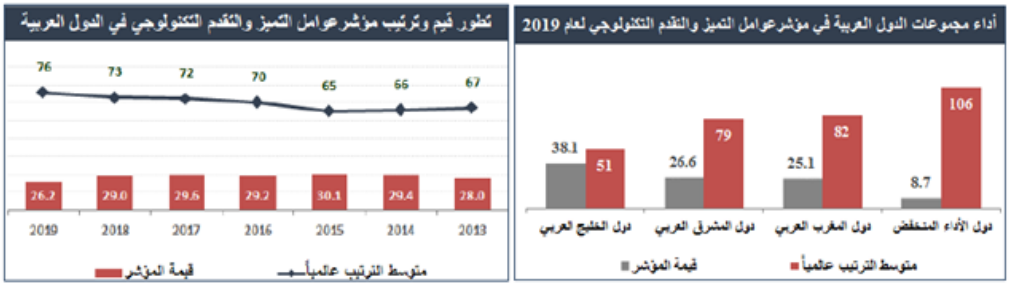
**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص40.

تصدرت دول المشرق العربي المرتبة الأولى عربيا وحققت مستوى أداء جيد في مكون رصيد اتفاقيات تشجيع الاستثمار حيث تفوقت على المتوسط العالمي، ثم جاءت دول المغرب العربي في المرتبة الثانية، لتليها دول الخليج العربي في المرتبة الثالثة حيث حققت مستوى أداء جيد في مؤشر عدد المشاريع الاستثمارية الواردة كنسبة من الناتج، وفي الأخير تأتي دول الأداء المنخفض التي حققت نتائج ضعيفة، إذ ينبغي عليها تحسين جاذبيتها لمشاريع الاستثمار الأجنبي الجديدة وكذلك بقية المجموعات ولكن بدرجة اقل. لقد شهد هذا المؤشر تطورا طفيفا عبر السنوات، حيث بلغ متوسط الأداء سنة 2019 قيمة 13.7 نقطة مقتربا من الأداء العالمي المقدر 13.9 نقطة.

### 10.4. مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي

يتضمن هذا المؤشر خمسة عناصر رئيسية وهي: مؤشر تطور السوق، مؤشر المعرفة والمشاركة في إجمالي طلبات التصميم المباشرة وعبر نظام لاهاي، مؤشر تطور بيئة الأعمال، مؤشر الحكومة الالكترونية.

**شكل رقم 15: أداء الدول العربية في مؤشر عوامل التميز والتقدم التكنولوجي لعام 2019**




**المصدر:** المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، الكويت، 2019، ص41.

تصدرت دول الخليج العربي المرتبة الأولى عربيا بقيمة 38.1 نقطة بزيادة طفيفة عن المتوسط العالمي، حيث حققت تميز في عنصر تطور السوق والحكومة الالكترونية، ثم حلت

بعدها دول المشرق العربي في المرتبة الثانية بمستوى أداء قدر ب 26.6 نقطة، ثم تليها دول المغرب العربي في المرتبة الثالثة بقيمة 25.1 نقطة التي حققت انخفاض في مؤشر تطور بيئة الأعمال، وفي الأخير جاءت دول الأداء المنخفض بمستوى ضعيف جدا قدر ب8.7 نقطة في جميع العناصر الأساسية للمتغير.

**5. الخاتمة**

من خلال هذه الدراسة قمنا بتحليل ودراسة مدى جاذبية بيئة الدول العربية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقييمها ومدى تطورها خلال السنوات الأخيرة من خلال مؤشرات جاذبية الاستثمار؛ حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

يتضح لنا انه رغم الجهود المبذولة من طرف الدول العربية من اجل استقطاب المستثمرين الأجانب وتوفير البيئة الاستثمارية اللازمة إلا أنها سجلت تدفقات استثمارية منخفضة مقارنة بدول العالم وتراجع مشاريعها الاستثمارية، حيث تبين أن الاقتصاد العربي يتميز بصعوبة الانفتاح على الأسواق الدولية والحواجز المفروضة وافتقارها لليد العاملة المؤهلة التي تتناسب مع التطورات الراهنة التي تتطلبها المشاريع الحالية، وضعف في البنية التحتية للتجارة والنقل والشحن الدولي والسياسات الجمركية المستخدمة وافتقارها لتطبيق التكنولوجيا والبحث والتطوير في مختلف الأنشطة الاقتصادية والتنظيم الفعال، وبالرغم من ذلك استطاعت أن تستقطب الاستثمارات الأجنبية في قطاع العقارات والطاقات المتجددة ومجال المواد الكيماوية، والفحم والنفط والغاز أما الاستثمارات العقارية فقد انحصرت في كل من السعودية والإمارات ومصر؛

من خلال تحليلنا لمؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر تبين أنه هناك اختلاف بين الدول العربية من حيث العوامل الأساسية الجاذبة للمستثمرين التي تسمح بتحقيق التميز والقدرة على المنافسة، حيث تصدرت دول الخليج الدول العربية في الأداء واستقطاب المستثمرين لتميزها في أغلبية المؤشرات. أما دول المشرق العربي حققت مستوى لا بأس به في اقتصاديات التكتل، ومؤشر الوساطة المالية والقدرات التمويلية وسجلت تراجعا في مؤشرات التميز والتقدم التكنولوجي، أما دول المغرب العربي حققت تحسن في عناصر التكلفة، اقتصاديات التكتل، وانخفاض في الاستقرار الاقتصادي الكلي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وأخيرا مجموعة

دول الأداء الضعيف كان أداؤها ضعيف في جميع المؤشرات، وعليه مستوى الأداء العربي حسب مؤشرات الاستثمار منخفض مقارنة بمستوى الأداء العالمي.

**6. الاقتراحات:**

بعد تقييم مستوى أداء الدول العربية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبالنظر إلى النتائج المتوصل إليها والمذكورة أعلاه نقدم الاقتراحات التالية:

- ✓ تسهيل الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ✓ القيام بإصلاحات هيكلية في البنية التحتية للدول بشكل مدروس وتوفير شبكات توزيع تغطي جميع المناطق الاستثمارية؛
- ✓ إصلاح القطاع المصرفي والمالي وتسهيل إجراءات تحويل الأموال؛
- ✓ تشجيع البحث والتطوير في جميع الميادين الاقتصادية؛
- ✓ ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار الداخلي وتوفير الضمانات اللازمة لحماية المستثمرين.

## 7. قائمة المراجع

1. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2019). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات. (2020). *مناخ الاستثمار في الدول العربية*. الكويت.